البناء
السنة السابعة / الأربعاء / 4 تشرين الثاني 2015 / العدد 1924
Seventh year / Wednesday / 4 November 2015 / Issue No. 1924

حماس وفوز حزب أردوغان

■ حميدي العبدالله

جاء أول وأسرع ردّ فعل عربي على نتائج الانتخابات التركية من حركة حماس، التي رحبت بهذا الفوز واعتبرته انتصاراً للقضية الفلسطينية. ومن الواضح أنّ حسابات حركة حماس في ترحيبها بفوز أردوغان لا ينطلق من حسابات لها صلة بالقضية الفلسطينية لا من قريب ولا من بعيد، بل لها صلة واضحة بايديولوجية حماس وارتباطها المعروف بحركة «الإخوان المسلمين» العالمية.

لماذا هذا الموقف ليس له علاقة بالقضية الفلسطينية؟

أولاً، الحكومة التركية تقيم علاقات طبيعية مع الكيان الصهيوني وتعترف بهذا الكيان كدولة شرعية على حساب الشعب الفلسطيني، بل أكثر من ذلك أنّ علاقاتها التجارية والعسكرية لم يطرأ عليها أيّ تعديل منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم. ومعروف أنّ أيّ دولة، عربية أو إسلامية، تقيم علاقات ديبلوماسية مع الكيان الصهيوني، فهي ليست مع القضية الفلسطينية وغير داعمة لهذه القضية، ومعروف أيضاً أنّ حركات مكافحة التطبيع وظيفتها الأساسية محاربة وتعرية الأنظمة، ولا سيما العربية والإسلامية، التي تقيم علاقات طبيعية مع العدو الصهيوني.

ثم ما هو الدعم الذي قدّمته تركيا للقضية الفلسطينية، هل قدمت المال الوفير للفلسطينيين؟ هل قدّمت السلاح لهم؟ وإذا كان من دعم سياسي ما معنى هذا الدعم إذا كانت تركيا تقيم علاقات طبيعية مع الكيان الصهيوني وتعترف بشرعية هذا الكيان؟

بعد كلّ هذا فهل يعقل فعلاً أن تكون تركيا نصيراً للقضية الفلسطينية، وفي معايير حماس ما هي مظاهر هذا الانتصار للقضية الفلسطينية؟

ثانياً، حزب أردوغان دخل في حالة عداء مع غالبية الدول العربية، ولا سيما الدول العربية التي لها تأثير كبير على القضية الفلسطينية، ويُشار هنا بصورة خاصة إلى كلّ من سورية ومصر.

حزب أردوغان بذل كلّ جهد مستطاع لإسقاط النظام في سورية، وحازت جهوده على هذا الصعيد على دعم الكيان الصهيوني، وهو دعم علني، حيث دأب الصهاينة على المطالبة بإسقاط النظام السوري، لأنه هو الذي قدّم الدعم لقوى المقاومة ضدّ الكيان الصهيوني.

كما أنّ مصر دولة تجاور فلسطين، بل تجاور دولة حماس في غزة، ولا يمكن أن يطرأ أيّ تحسّن على علاقات حماس مع الدولة المصرية، طالما أنّ حماس تجاهر بعلاقاتها مع تركيا التي تناصب الدولة المصرية العداء وتدعم القوى التي تسعى إلى إسقاط النظام المصري، ومن لا يستطيع تحييد مصر على الأقل لا يستطيع أن يوفر الحدّ الأدنى للنضال الوطني الفلسطيني.

مواقف حماس تسيء إساءة بالغة للقضية الفلسطينية، وتغليب حماس لارتباطها بـ«الإخوان» يلحق أذى كبيراً بالقضية الفلسطينية قد تترتب عليه عواقب وخيمة في المستقبل.

العدالة والتنمية يتفوّق على حزب البعث

وكأنه بات على سورية تقبّل موقف هذا ورأي ذاك، وتعلم أسس الديمقراطية التي لا يمكن لها نسيانها بعد الدرس الذي لقنتها إياه دول الخليج العربي وتركيا، وهو الدرس الديمقراطي الذي لن تنساه، والمتمثل بعدم تسليم السيادة والاستسلام لمن يدّعي الحضارة، وهو ليس الا فتات دول مبنية على المال البعيد عن الحضارات، وليس الا فتات أحلاف وبقايا علاقات ظنّت دمشق يوماً ان فيها بعض الوفاء.

سورية التاريخ العريق كتب عليها ان تتعلم من أردوغان دروساً، ومن آل سعود صفوفاً، ومن «إسرائيل» كيف تحفظ حدودها وتصون سيادتها بطرق ملتوية!

وكيف تتخلى عن المقاومة! والتعلم من هذا وذاك أمثالاً وأنماط حكم لضبط أمنها واستقرارها، والدخول في لعبة الدول التي تتصدّر قوائم دعم الإرهاب في العالم مع بعض دروس وزارات داخليات دول التطور والتحضّر عن كيفية إدارة العملية السياسية في البلاد!

في هذا الإطار يحضر اليوم الحدث الأبرز الذي يتمثل بمفاجأة فوز حزب العدالة والتنمية الذي يرأسه رجب طيب اردوغان فوزاً كبيراً أعاد الى حزبه صلاحيات التفرّد بتشكيل حكومة، ليصبح هذا الحزب الحزب الحاكم في تركيا وهو الذي أمضى 13 سنة في السلطة من دون تبادلها مع أيّ حزب متفرّد آخر يأخذ تركيا على أهوائه كاد يسقط في الانتخابات لولا!

كاد يسقط اردوغان في الانتخابات لولا تدخل حلفائه الاميركيين ومعهم «الاسرائيليون» الذين اكدوا له في الجولة الاولى انهم قادرون على التخلي عنه في أيّ لحظة يعاند فيها قدره في الانصياع لرغباتهم، واليوم لا تطلب واشنطن منه الا الخضوع لمقرّرات فيينا الذي يبدو انه سمعاً وطاعة استبق موافقته عليها بتسويقه عبر مكتبه قبوله بفترة 6 اشهر انتقالية للأسد في الحكم، ايّ بمعني ادق قبل اردوغان ان يهزمه اسم الاسد فيبقى لأنه يريد ان يبقى ايضا، والبقاء ثمين لكن الأصعب النزول عن الكرسي.

وبالعودة للكرسي ولمصير سورية التي تتلمذ اليوم على يد ديكتاتور المنطقة رجب طيب اردوغان، فإنها على ما يبدو تتجه نحو الإصلاح والحريات ومدعومة بالقوة هذه المرة وبالسيادة والامن بينما تتجه تركيا نحو التفرّد في الحكم واحتكار السلطة وهي التي تمثل امتداداً لحركة «الإخوان المسلمين» في المنطقة لا تختلف عنهم أبداً، فالتجربة المصرية أكثر من يتحدّث عن هذا التفرّد الذي طغى على فترة حكم «الإخوان المسلمين»، ايّ الحرية والعدالة هناك حتى ضاق المصريون ذرعاً وانتفضوا على سياسة محمد مرسي الرئيس المخلوع الذي عدّل ما عدّل وطرد وعيّن من يريد في ادارات الدولة، حتى باتت مقاطعة «إخوانية»، وهذه التجربة ليست الا نموذجاً مصغّراً لما سينتظر تركيا من هذا التفرّد الذي طال، وطبعاً عملاً بنصائح اروغان للأسد الذي تفرّد بالسلطة لأعوام، او حزب البعث على الاقلّ، وحبّذا اليوم لو يسمع صوت الرئيس الاسد وكأننا به يهزأ بآمال اردوغان بالتفرّد الذي لن يدوم ويقول ليتك نصحت نفسك قبلي، فأنا اتجه نحو البقاء المشرّف وأنت اتجهت نحو البقاء المذلّ، فالأصوات الاميركية لن تحميك في الداخل... هذا اذا تجاهلنا الدور «الاسرائيلي» الساعي الى ابقاء اردوغان راعياً لحركة حماس وراعياً لأيّ تسوية «اسرائيلية» معها...

وعليه... فإذا كان الرئيس السوري بشار الأسد حكم 15 سنة منذ عام 2000 لن يبقى على المتابع الا شهادة حقّ لسؤال عله يجيب عليه ويشفي غليل السوريين الذين ينظرون الى اردوغان رئيساً يبدو انه سيحكم تركيا للأبد، فما الفرق إذاً بين 15 سنة من حكم الأسد و13 سنة من حكم اردوغان؟ وكيف يمكن للاميركيين تفسير ذلك؟ وطبعاً بعيداً عن ممالك لا تملك دستوراً ولا نظاماً انتخابياً حتى.

مهزلة المنطقة اليوم ان تقترن تركيا بحزب واحد فيما شنّت حملتها للتغيير في كلّ البلدان! واليوم تعود ذليلة لمجرد بقاء الأسد، وإذا اردنا ان نضع النقاط على الحروف فإنّ تناول كأس بقاء الأسد خلال الحكم أكثر مرارة من تجرّعه خارجه.

مبروك أردوغان، وأنت في موقف لن تحسد عليه، حيث الفوز ممزوج بالدماء، وبالجميل الأميركي الباهظ الثمن، ومبروك عليك تفوّقك على حزب البعث بالمجاهرة بالتفرّد وبالترويج لشعار «أنا أو الفوضى»، وهو الذي لم يكن موجوداً لدى البعث الذي يتجه او اتجه نحو الإصلاح والتغيير.

«توب نيوز»

لم يستوعب دي ميستورا

– فشل الأخضر الإبراهيمي في إخضاع سورية ورئيسها للاستسلام بقوة التهديد بالغزو، وانتهت مهمة الإبراهيمي عملياً مع عودة الأساطيل.

– عندما كلف دي ميستورا كانت المهمة الانطلاق من التسليم ببقاء الرئيس السوري بشار الأسد، ولكن على قاعدة تسويق صيغة جديدة للدولة تقوم على التقاسم الطائفي أسماها دي ميستورا «النموذج اللبناني الملهم».

– بيان فيينا نعى هذه الصيغة وأعلن انتصار سورية بفرض صيغة الدولة الموحدة العلمانية.

– الإبراهيمي ودي ميستورا عزفا لحن هيئة حكم انتقالي.

– بيان فيينا نعى المشروع لصالح دولة برئاسة الأسد وحكومة شراكة والمعارضة المشاركة تقطع علاقاتها بـ«جبهة النصرة» وتعتبر أولويتها الحرب على الإرهاب وليس إسقاط النظام وتشترك في مقتضيات هذه الحرب.

– المعارضة التي تملك قوة مسلحة تقدر أن تكون جزءاً من صيغة تعاون ميداني مع الجيش السوري في الحرب على الإرهاب وتكون سياسياً جزءاً من حكومة الوحدة.

– دي ميستورا يتحدث عن وقف للنار وحوار مع معارضة.

– المطلوب مبعوث أممي للتحقق من التقيّد الإقليمي بوقف الرهان على الإرهاب بوقف التسليح والتمويل ويتولى القيام بفرز المعارضة عن الإرهاب وفقاً لمسار فيينا.

التعليق السياسي

مؤتمرات حرق الزمن من جنيف إلى فيينا...

■ محمد ح. الحاج

من الطبيعي أن تلقى الدعوة إلى مؤتمر في مكان ما تأييد شريحة واسعة من السوريين على أمل وضع حدّ للحرب الدولية عليهم، ويبقى أنّ نجاح أيّ حوار أو محادثات مرهون بصدق النوايا والجدية التامة من المشاركين سواء على الصعيد الرسمي أو ما يُسمّى المعارضات أو الأطراف الدولية الوسيطة أو صاحبة المصالح المتنوّعة التي دفعت بها هذه المصالح للانخراط في الأزمة أو على هامشها، فهل حصل ذلك في أيّ من المؤتمرات على تعدّدها من جنيف 1 إلى جنيف 2 – مونترو، والقاهرة وموسكو وعواصم أخرى وصولاً إلى لقاء فيينا الأخير؟

لا أحد يمكنه التشكيك بجدية الحكومة السورية في البحث عن حلول ضمن ثوابت مشروعة ومعلنة أولها الحفاظ على وحدة الأرض والشعب وموقف وثقافة المقاومة في وجه المشروع الصهيو – أميركي ورفض باقي الحلول المجتزأة أو التي تخدم المصالح المعادية، وبما أنّ القضية لا يمكن اختزالها بشخص فرد أو أفراد فإنّ المعارضات الخارجية لم تتمكّن من الخروج بعيداً عن هذه الدائرة الضيقة، وهي أثبتت للعالم أنها تحت وصاية متعدّدة الأطراف وأنها لا تملك إرادة نوايا صادقة وحقيقية في البحث عن حلول لإنهاء معاناة الأغلبية الساحقة من الشعب السوري في الوقت الذي تدّعي النطق باسم هذا الشعب، أما الجهات الخارجية فأغلبها محكومة لمصالح احتكاراتها وشركاتها المتعدّدة الجنسية، إضافة إلى مخطط عقائدي يتناقض جوهرياً مع مصالح شعوب المنطقة وهي تحارب وحدة هذه الشعوب وتطوّرها لصالح الصهيو – ماسونية العالمية، أما مواقفها في جلسات الحوار والمحادثات فإنها تعتمد التسويف والدخول في جزئيات تشكل متاهة يصعب الخروج منها ضمن المدى المنظور وتعود بالذاكرة إلى قول رئيس الوزراء الصهيوني الأسبق شامير: سأجعل المحادثات تمتدّ إلى مائة عام دون الوصول إلى نهاية...! وقد يعني ذلك العودة إلى نقطة الصفر في عملية حرق المراحل وهو ما يحصل بعد ربع قرن من اتفاقات أوسلو... والسؤال: هل يعتمد الغرب هذه القاعدة في الحالة السورية، وما هو الردّ؟

ما من دولة في العصر الحالي نقية التكوين، اثنياً أو عرقياً، القومية الوطنية هي التي تسود في عصر الحضارة والمدنية، وأغلب دول العالم مدنية عدا الديكتاتوريات المتخلفة، والشعب السوري تجاوز مرحلة الولاء لمكوناته البدائية كما أنّ حكوماته المتعاقبة لم ولا تعتمد هذه القاعدة، المثير أنّ الخطاب المزدوج لدول العالم الغربي تجاه دول المنطقة واعتمادها قاعدة إعادة هذه الدول إلى مكوناتها البدائية يتناقض تماماً مع ما تؤمن به أو تعلنه على الأقل من دعم حقوق إنسانية دون تمييز عنصري (عرقي – اثني أو ديني) وهو ما يفصح عن جوهر مشروعها الحالي وكذب الادّعاء بالدفاع عن حقوق الإنسان وممارسة الديمقراطية والتحرّر من الديكتاتوريات التي تعمل على حمايتها كأمر واقع لأنها خاضعة أو موظفة، في حين تستهدف دولاً أخرى لا ينطبق عليها ذات التوصيف، لكن الغرب وعلى رأسه أميركا وصَموها بالمارقة والخارجة لوقوفها بوجه مشروع الهيمنة الأحادية القطبية التي ما زالت تمارسها الإدارات الأميركية منذ أكثر من ربع قرن.

الحرب العالمية غير المعلنة (كما يقول جنرال ألماني) على الأرض المشرقية ماثلت زمن الحرب الكونية الثانية (1939 – 1944)، لكن مؤتمر يالطا الجديد (فيينا) لم يصل إلى نتيجة ملموسة، إذ يبدو أنّ عناصر استكمال اللعبة لما تزل قائمة والبحث جار عن مكاسب لدى كلّ الأطراف بعيدا عن إرادة الشعب السوري الفعلية باستثناء روسيا وإيران.

نتائج الحربين العالميتين الأولى والثانية قطف ثمارها المنتصرون وفرضوا إرادتهم، قسّموا الدول تحت الانتداب، أقاموا كيانات جديدة ونصّبوا حكومات عميلة، جعلوا منها مناطق نفوذ شبه دائمة، اليوم بعض تلك الدول فقدت نفوذها كلياً لصالح أخرى، فرنسا مثلاً لم يعد لها من نفوذ في سورية ولبنان، ولا في تونس والجزائر، وهي تطالب الإدارة الأميركية سراً للعودة إلى المنطقة من الباب اللبناني بوجود عسكري، فرنسا التي حصلت على وعود المعارضات الخارجية بأنها ستكون صاحبة الحصة الأكبر من الكعكة السورية تخرج من المعمعة صفر اليدين، وكانت زعيمة من أسموا أنفسهم «أصدقاء سورية» هي اليوم الأولى على قائمة أعداء الشعب السوري – طبعاً ليس المعارضات الخارجية التي ليس لها وجود شعبي – أما أميركا التي حملتها الأحلام والأعمال على أرض الواقع إلى تطويق روسيا الاتحادية، وريثة القطب العالمي الثاني، فقد بالغت في استخفافها بالوعي الروسي والدولي والقوى التي يمتلكها، فإنها اليوم أمام امتحان صعب يفرض عليها العودة إلى زمن ثنائية أو تعدّدية القطبية العالمية، ويبدو أنّ الناتو لم يعد فاعلاً وحده على الساحة الدولية بعد قيام تحالف «بريكس» أو التحالف المشرقي (الروسي – الايراني – السوري – العراقي، وقد تنضم إليه دول أخرى) ويتساءل المراقبون: هل هو زمن عودة التوازن إلى الموقف الدولي؟ ولكن، لماذا بدأت الإدارة الأميركية رحلة العودة العسكرية إلى المشرق من البوابة السورية، هذه العودة المشبوهة رغم تطمينات الوزير كيري! يبدو أنّ التسليم بالأمر الواقع بالغ الصعوبة.

فاز حزب العدالة والتنمية التركي في الانتخابات الأخيرة بأكثر من 49 بالمائة، لكنه لن يتمكن من تعديل الدستور وتحقيق أحلام أردوغان التي تحتاج أكثر من الخمسين، مع ذلك بدا الأمر مفاجأة من نوع ما بعد استطلاعات الرأي التي قال بعضها إنه قد يخسر بعض النقاط وإنّ أحزاباً أخرى سيرتفع نصيبها، وجاء ذلك بعد تحليل المزاج الشعبي التركي واستعراض مراحل فشل الحكومة التركية على الصعيد الخارجي وخسارة أصدقاء كثر في المنطقة وأغلبهم يطوّق تركيا ويشاطرها الحدود مثل سورية والعراق وايران وأرمينيا ومعهم مصر، أردوغان لجأ ونفذ العديد من الخطوات منها الخطاب الكاذب – الإعلان عن محاربة داعش – والحديث عن الأمن القومي التركي وإثارة العصبية القومية رغم ممارسته التعصب مذهبياً، ومن ذلك التهجّم على رئيس حزب الشعب الجمهوري وقوله إنه «علوي»! وتضخيم خطر الأكراد على مستقبل الجمهورية، فيما نسبة الناخبين الأكراد إلى المجموع التركي هي 1/9، رغم ذلك فاز حزب الشعوب الديمقراطي بنسبة أكثر من 10 بالمائة.

يقول محلل تركي إنّ نسبة العلويين مماثلة تقريبا للأكراد ولم يبيّن لمن ولاء هؤلاء وهل أعطوا العدالة والتنمية أم لا، الأغلب أنّ زيادة إقبال الناخبين تركزت في الأوساط الدينية والقومية، وقد أعطى الكثير من القوميين أصواتهم للتنمية وهكذا تراجعت نسبة تمثيل الحزب القومي التركي... ويبقى أنّ إجراءات أردوغان قبل الانتخابات ممثلة بالسلطة التنفيذية لعبت دوراً ما في التضييق على الأحزاب الأخرى والحدّ من فعالية أنشطتها الانتخابية والإعلامية بعد وضع اليد على الصحف والمحطات التي تعارض أردوغان وحزبه.

عودة العدالة والتنمية التركي بزخم أقوى لقيادة الدولة بزعامة أردوغان وداوود أوغلو لن تكون في صالح مستقبل الدولة التركية وعلاقاتها في المنطقة، طالما بقي النهج والسلوك العدواني عنوانها، وفي الوقت الذي يتهم أردوغان الآخرين بالعمالة للولايات المتحدة والكيان الصهيوني نراه يلهث في خدمة مشروع الطرفين المذكورين ولم يبق له من صديق وحليف في المنطقة سوى الكيان الصهيوني وحده.

المايسترو

■ شهناز صبحي فاكوش

ضاقت الدنيا على «الإخوان المسلمين»، خاصة بعد سقوط أهمّ معقل لهم في مصر بعد نهاية مرسي. عندها بدأت أصوات الداعمين لـ«الإخوان» تعلو وتعمل لصالحهم. كأفضل مكوّن متطرف يمكنه أن يفرّق الصف، ليس العربي فقط، وإنما أبناء البلد الواحد.

وقفت أميركا علناً مع النظام «الإخواني» في تركيا الذي يدافع عنه الكثير من سياسييها، وكذا الباحثين؛ الذين يتبنّون سياسة الإدارة الأميركية، ويروّجون له إعلامياً. وبشكل واسع ومكثف، باعتبار أنه النظام النموذجي للإسلام المعتدل. لذلك هي تدعمه بقوة.

النظام الأردوغاني هو الداعم الأكبر للإرهاب في سورية. فمن تركيا ينطلق الإمداد اللوجستي والعسكري والبشري، وفيها أكبر معسكر لتدريب الإرهابيين، وبنيت فيها معسكرات لجوء قبل الأزمة، لاستقبال المهجرين، ومن بينهم أهالي المسلحين.

لذلك كانت قراءة التآمر على سورية واضحة المعالم منذ اللحظات الأولى، حيث بدأت بسرقة القمح والمعامل والبترول السوري، لاستنزاف الاقتصاد الوطني، مع الحصار الاقتصادي، واليوم محاولة استنزاف قوى الجيش العربي السوري.

أعداء سورية سلّموا عصا المايسترو لضربها، بيد أردوغان، لذلك لم ترق لهم خسارته في الانتخابات البرلمانية الماضية، وسعوا إلى انتخابات مبكرة، اشتغل لأجلها كلّ من يهمّه بقاءه في السلطة، مع حزب العدالة والتنمية بنيله الأغلبية.

لم يبق في منطقة الشرق الأوسط، من حليف متنفّذ واستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية غير تركيا أردوغان، لأنّ دول الخليج بما فيها السعودية، تحالفهم معها هش، فقادتها أدوات لأميركا أكثر مما هم حلفاء، لذلك هي تدعم أردوغان في انتخاباته ولو بالتزوير.

أميركا لن تتخلى عن أردوغان تحت أيّ ظرف، لأنها هي التي أنعشت الإسلام السياسي في الشرق الأوسط، لضرب الإسلام الحقيقي السمح، من جهة بالترويج للنموذج التركي، على أنه الأمثل، ومن جهة ثانية تغذية التطرف بالإسلام الوهابي.

أن يبقى أردوغان على مدى ثلاثة عشر عاماً بحصانة أميركية، جعلته التلميذ المطيع لها، والمنفذ لأوامرها، لذلك من الصعوبة التخلي عنه، فهو يحقق مصالحها في المنطقة ويحميها.

كما يمكنه تحقيق أيّ مطلب غربي، سعياً للدخول في الاتحاد الأوروبي، لتحقيق مكاسب اقتصادية لبلاده، ومكاسب سياسية له، بعد رفضهم لمرات عدة، فنراه يلبّي طلب ميركل في تخفيف إرسال اللاجئين السوريين لديه بزوارق الموت إلى أوروبا.

في الانتخابات البرلمانية التركية؛ واجه أردوغان خمساً وعشرين حزباً، ما جعله يدخل في صراع سياسي حقيقي، يحرك الشارع التركي، والذي كان توقّعُ أركان حزبه أنهم لن ينالوا أكثر من 48 بالمئة. لذلك أصبح الفوز مرهوناً بالتزوير.

تنتهي الانتخابات لصالح أردوغان ليشكل حكومته من لون واحد، بعد إفشاله تشكيل حكومة ائتلافية بعد جولة السابع من حزيران الفائت، الأمر الذي أدى إلى الانتخابات المبكرة، التي فاز فيها حزب العدالة والتنمية، وذلك على حساب تراجع طفيف لحزب الشعوب الديموقراطي، يحافظ حزب الشعب الجمهوري على مكانته. لكنه لن يكون بالضرورة شريكاً حكومياً. ما يعني أنّ أردوغان لن يغيّر سياسته الخارجية ضدّ سورية بالتحديد، بل قد يكون أكثر تشدّداً ضدّها مع «إسرائيل» والسعودية وفرنسا وأميركا.

أردوغان على مدى ثلاثة عشر عاماً لم يقدّم للأكراد شيئاً، وهم يشكلون ستة عشر مليوناً، فهل يغيّر سياسته تجاههم بعد نتائج هذه الانتخابات، وهو الذي سعى لتحويل نظام الحكم إلى رئاسي ليتفرّد، علّه لم يعد مهتماً لذلك بعد نتائج هذه الانتخابات.

قبل السابع من حزيران همّش مقام رئيس الحكومة، بمصادرة صلاحياته، والتفرّد بالقرارات التنفيذية، ما قزّم دوره، علماً بأنّ منصب رئيس الجمهورية حسب الدستور التركي هو منصب تشريفي، أما اليوم لعله لم يعد بحاجة إلى التغيير، ما يزيد غطرسته.

تُرى ستتطاول عصا المايسترو، ليتغطرس أكثر في سياساته الداخلية والخارجية؟ وما الذي يقصده داوود أوغلو، مهندس السياسة التركية، رئيس حزب العدالة والتنمية الآن، بأنهم يسعون إلى تركيا جديدة؟ كلام يحتمل وجوهاً كثيرة...

هل يشكل العدالة والتنمية حكومته من أطياف سياسية، أم سيحتكر الحكومة حسب صلاحياته؟ هل يغيّر سياساته الخارجية؟ وهو الذي يصدّر النفط السوري والقمح المسروقين لـ«إسرائيل»؟ وتصل مصالحه الاقتصادية معها إلى ستة مليارات دولار سنوياً...!

كيف سيعيد صياغة سياساته الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط؟ وهل سيعمل ثانية لتغيير الدستور ليجعل حكمه رئاسياً؟ هل يتمرّد مستقبلاً على حلفائه وأولياء نعمته؟ وكيف سيتعامل مع المعارضة في بلاده؟ ماذا لو انتشر الإرهاب أكثر في تركيا؟

إنّ غداً لناظره قريب... فلننتظر...

الحلقات المفرغة في بيان فيينا 1 وإعادة إنتاج الصراع!!

■ سومر صالح

لم يستفق المحور المعادي لسورية من صدمة الدخول الروسي إلى سورية في أسبوعه الأول حتى دخل في غيبوبة الصدمة الثانية باستخدام صواريخ «كاليبر» الروسية في مطلع الأسبوع الثاني من الغارات في رسائل موجهة إلى دول بعينها مفادها أن لا حدود في استخدام القوة العسكرية الروسية لفرض وقائع الانتصار السوري على الأرض، ولم تتأخر الصدمة الثالثة بتكثيف العمليات الجوية والأرضية في سورية، وتحت وقع الانتصارات الميدانية المتتالية للجيش العربي السوري بغطاء جوي ولوجستي روسي، وخصوصاً في ريفي حلب ودرعا، بدا أنّ المشروع الإقليمي التركي السعودي بغطاء أميركي قاب قوسين أو أدنى من السقوط في سورية، وسقوط المشروع في سورية بهذه الطريقة يعني حكماً ارتداده إلى دوله المصدّرة خصوصاً تركيا والأردن، هذا التصعيد الميداني ولّد قناعة دولية أصبحت راسخة بأنّ القيادة الروسية جادّة في تغيير قواعد ونتائج الاشتباك في سورية أفقياً من حيث الانتشار وعمودياً من حيث النتائج، وفي ظلّ انعدام الخيارات العسكرية لدول المحور التركي الخليجي على الأرض السورية في مواجهة روسيا، وعدم رغبة إدارة اوباما بتصعيد جيبوليتكي مع روسيا انطلاقاً من الأزمة السورية، وعدم رغبة روسيا أيضاً بتوسيع إطار المواجهة مع الدول الداعمة للإرهاب والتي على ما يبدو اتخذت خيارات تصعيدية مجهولة العواقب في مواجهة روسيا في سورية والبلطيق ولاحقاً القوقاز، أتى مؤتمر فيينا الرباعي بتاريخ 2015/10/23، لبحث مخارج المأزق في سورية، هذا المأزق الذي فرضه محور أعداء سورية تجاوز في طبيعته حدود المخطط له، وهو إسقاط الدولة السورية وفرض الإرادة «الاخوانية» على سورية، ليصبح كلّ تفصيل في الحلّ السوري يعكس توازناً إقليمياً ودولياً، ستحدّد بموجبه توازنات القوى في منطقة الشرق الأوسط، والتي ستضاف إلى توازنات جيو إستراتيجية في بحر البلطيق بين روسيا وحلف الأطلسي، وتوازنات في بحر الصين الجنوبي بين الولايات المتحدة والصين... لتتشكل بمجموعها ترتيباً جديداً للنسق الدولي إنْ بقيت الأمور من دون إشعال فتيل حروب جديدة، من هنا أتت أهمية اجتماعات فيينا المكثفة الثلاثية والرباعية ومن ثمّ الموسعة، فعلى ما يبدو فإنّ الفاعلين الدوليين اقتنعوا بضرورة ترتيب النظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط منعاً من تدهور الأمور عسكرياً وخصوصاً بعد نبرة الحلّ العسكري السعودي والقطري كلّ على حدة والردّ الإيراني الذي لم يتأخر بقدرة المواجهة وعدم التلكؤ بها، فتمت دعوة جميع الأطراف الإقليمية لبحث التسوية التاريخية في سورية بما فيها دعوة إيران ومصر، فأهمية المؤتمر إذاً هو في انعقاده لا في مضمونه، فالمضمون أتى سردياً ومكرّراً وفضفاضاً، بل وعلى العكس حمل في طياته معضلات تشكّل بحيثياتها جوهر الصراع على سورية، وبالتالي ترتيبات الحلّ هي أهمّ من تفاصيل الحلّ ذاته، فالترتيبات تعكس بدقة حجم التوازنات الإقليمية والدولية المطلوب ضبطها بين روسيا والولايات المتحدة، ومن هنا جاء القرار الروسي الأميركي أولاً بإشراك كلّ القوى الفاعلة في الشرق الأوسط، وثانياً بأن تكون فيينا عاصمة النمسا الدولة المحايدة دولياً والمكرّسة قانونياً هي أرض اللقاءات والمشاورات لوضع اللبنات الأولى للنظام الجديد في الشرق الأوسط، وبعد مفاوضات حامية كلامياً بين المشتركين، أتى البيان الختامي صارخاً في تناقضاته، ولا نبالغ إذا قلنا إنّ كلّ بند بين البنود المعلنة يحتاج إلى اتفاقية مشتركة لتوضيح المعنى، وهذا أمر قد يعتبره البعض طبيعياً في أول اجتماع جدّي وحقيقي لحلّ الأزمة السورية، وأنه قاعدة للحلّ يُبنى عليها، ولكن الأمر الغير متوقع أن يحمل البيان معضلات غير قابلة للتجاوز، وتمثل بذاتها جوهر الصراع على سورية ومنتجة بذلك حلقات مفرغة ستستمرّ وتعيد إنتاج نفسها، وتعيد الصراع بين القوى الدولية إلى قبيل مؤتمر جنيف 1 في العام 2012، فالمعضلة الأولى هي البند المتعلق بدعوة الأطراف السورية من (ممثلي الحكومة والمعارضة السورية من أجل عملية سياسية تفضي إلى حكومة ذات صدقية، كاملة الصلاحيات... ويلحقها تعديل بالدستور وانتخابات) على أساس بيان جنيف 1 والقرار 2118، والمعضلة هنا هي شرعية تلك الحكومة، فالاتفاق لا يمثل بذاته مصدراً للشرعية، لأنّ الشرعية مصدرها الشعب، ومكرّسة في الدستور السوري وفق تراتبية معينة خوّلها الدستور لمنصب رئيس الجمهورية، ومسؤولة أمامه بمقتضى المادة (97) من الدستور، وبالتالي هي عودة لنقطة الصفر في المفاوضات، باعتبار أنّ الرئيس الأسد هو من يُسمّي رئيس الحكومة، وهي مسؤولة أمامه، وهو جوهر الخلاف في بيان جنيف1، ولو أراد أحد الالتفاف على هذه النقطة وطلب تعديل الدستور لتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية الدستورية بخصوص تشكيل الحكومة، فالأمر سيلاقي موقفاً حازماً من روسيا والدولة السورية لأنها ستمسّ بجوهر النظام السياسي في سورية، وعلى افتراض إعادة ترتيب الأولويات بتعديل الدستور أولاً ومن ثم تشكيل الحكومة ثم إجراء الانتخابات الرئاسية، فالأمر أيضاً سيتمّ بإشراف الحكومة الحالية وبمقتضى الدستور الحالي، إذا لم نقل أنه سيسقط بفعل الإرادة الشعبية السورية المؤيدة للدولة الوطنية السورية، وبالتالي هي تكريس لشرعية الدولة السورية وهو ما لا يريده المتآمرون... وفي كلا الحالتين هي حالة أشبه بحلقات مفرغة لا يمكن الخروج منها، وقد يقول قائل إنّ التوافق الدولي يمثل غطاء لتجاوز الدستور الحالي، ولكن هذا الكلام مردود على أصحابه باعتباره نكسة خطيرة تعيد إنتاج نظام الوصاية الدولي على الشعوب والدول، أما المعضلة الثانية هي تلك المتعلقة بهزيمة الإرهاب في سورية فـ«داعش» والمنظمات الإرهابية الأخرى المصنفة بواسطة مجلس الأمن وآخرون يتفق عليهم الحاضرون، يجب أن يُهزموا)، فمنذ بداية الأزمة السورية وجوهر الخلاف هو تعريف الإرهاب وتصنيفه، فيأتي البيان متجاهلاً هذا الخلاف الجوهري ويشير إلى (آخرين يتفق عليهم المجتمعون)، فالجميع يدرك أنّ كلّ طرف مسلح على الأرض له داعموه الإقليميون، وأنّ القرار الدولي 2178 يجرّم من يدعم الإرهاب، لذلك فمن غير المتوقع أن يتمّ التوافق على طرف بأنه فصيل إرهابي وبالتالي سيرسل داعموه إلى مقصلة محكمة الجنايات الدولية، والجميع هنا متورّط من محور أعداء سورية، وبالتالي هنا العودة أيضاً إلى نقطة الصفر في المفاوضات من حيث تعريف «الإرهاب والاعتدال»، وبالانتقال إلى المعضلة الثالثة وهي المتعلقة بوقف إطلاق النار فالبيان أشار إلى أنّ (الحاضرين مع الأمم المتحدة سيبحثون عن أساليب لضمان تحقيق وقف إطلاق نار عام ليعلن في يوم محدد بالتوازي مع العملية السياسية المتجددة)، الكلام هنا واضح أنّ شرط مباشرة العملية السياسية هو وقف إطلاق النار، والسؤال البسيط المطروح من يملك قدرة فرض وقف إطلاق النار على التنظيمات الإرهابية، والجواب بكلّ تأكيد أن لا أحد يملك تلك القدرة أو على الأقلّ يملك جرأة إعلانها، إذاً سيبقى الجيش العربي السوري مكملاً مهماته القتالية الوطنية في دحر الإرهاب، وأمام هذا الواقع كل الفصائل التي ستعلن وقف إطلاق النار ضدّ الحكومة ولن تحارب «داعش» والتنظيمات الإرهابية الأخرى هي خائنة لكلّ الشعب السوري لأنّ الإرهاب لا يميّز بين معارضة وموالاة، والإرهاب والخيانة الوطنية وجهان لعملة واحدة، وإذا ما قرّرت تلك الفصائل إعلان الحرب على حلفاء الأمس فهذا يعني أمرين... أولا فشل مساعي وقف إطلاق النار، والثاني تمدّد تلك الفصائل إلى مناطق جديدة وفرض وقائع ميدانية لن تقبل بها الدولة الوطنية السورية، وبالتالي هي عودة الصراع مجدداً على من يملك الأرض بقوة السلاح غير الشرعي وبالنهاية كله إرهاب وإنْ لبس ثوباً غير اسلاميّ هذه المرة.

وبين تلك المعضلات الثلاث تلوح في الأفق إرهاصات فضيحة أخلاقية تنبثق من ثنايا بيان (فيينا 1) تتجاوز في طبيعتها جرائم الحرب لترقى إلى جريمة ضدّ الإنسانية جمعاء، فإذا كان المجتمعون يملكون قدرة هزيمة الإرهاب كما يدّعون، وكانت الأمم المتحدة تمتلك قدرة فرض وقف شامل لإطلاق النار، فلماذا هذا التلكؤ إلى الآن، وهل الصراعات بداعي السياسة تبيح استمرار إراقة الدماء، فدماء الشعب السوري كلها بأعناق المتخاذلين، وأخيراً هناك بعض السذّج من قادة العالم ممن أوهمتهم البروباغندا الصهيونية بإمكانية التغير في سورية استناداً إلى إشراك النازحين في الانتخابات وكأنهم ضدّ الدولة السورية، فهم واهمون، لأن الحقيقة أنهم هجروا بفعل سياسات «داعش» وأخواتها لا بفعل سياسات الحكومة، والشعب السوري في المغترب لم ولن يبخل على دولته بصوته الانتخابي في أقسى مراحل الصراع وأشدّها على الدولة السورية وهو ما برهنت عليه طوابير المغتربين من عمق الانتماء للوطن والإيمان بقدرة الجيش العربي السوري على سحق الإرهاب، وهو ما سيتجدّد في كلّ استحقاق انتخابي...